

النائب ضمير المصدر لا المحرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع  
ولانه يتقدم نحو كان عنه مسولا ولانه اذا تقدم لم يكن  
مبتدأ وكل من يتوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ  
ولان الفعل لا يثبت له في نحو من يبتعد ورد مفعولهم سير  
يريد سيره وانما يبرع في محل يظهر في الفصح نحو است  
تعايم ولا فاعل الخلف مرت يريد الفاضل بالنصب  
او مرت يريد الفاضل بالرفع فلا يجوز ان لانه لا يجوز مرت  
زيد او لا موزيد والنائب في الالة ضمير راجع الى ما رجع  
اليه ام كان وهو المكلف والمنتفع الا انه العدم في  
وقد اجازوا النيابة في لم يضرب من احدث مع امتناع من  
احد لم يضرب وقالوا في كفي بالله شهيد ان الجور وما  
فاعل مع امتناع كفت لله عند وقدمه ابن مالك في شرح  
الكافية بان لا يلزم الجار له وجها واحدا احتراز من مؤنث  
ورب والكاف وما خص بنسبها واستثنى وطاهر كلامه  
في التسهيل ان الجار المحرور معاني موضع رفع والمعرف  
ان المحكوم له بذلك هو الجار ورفقسط سو كان الجار زائلا  
نحو ما ضرب من احد او غير ذلك نحو من يريد وحكي عن  
الفران حرف الجر في موضع رفع وهو مبني على قوله  
ان الباني نحو مرت تريد في موضع نصب ولا يخفى ان  
هذا قول من عوب عنه لا تقتضيه القواعد فلا ينبغي  
الاشتغال بدلالة الثالث مصدر مختص منصوب  
نحو ضرب عصفور ضربة او اكل الضرب ونحو من عني  
له من اخبه من لان الم اديني حامين العفون كان اوليا  
وليس هذا المحرور التوكيد لخلاف سبحانه الله وماذا  
الله لا لزام العرب فيه النصب والمنتفع نحو سير سير لعمري

انفاية

انفاية وانما اشترط ان يكون مختصا بان يكون لغو محرور  
التوكيد لان النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثلثة  
في اعادة ما لم يقده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه  
فلو قلت سير سير لم يجوز ان سير مستغن بدلالة التوكيد  
عن قولك سير فامتناع سير على اضرار السير احوق خلافا  
لمن اجازها وما قولك

وقالت مبي يجل عليك ويعتدل بسوك وان يكسفت  
غرامك تد رب فالمعني ويعتدل الاعتلال المبرود او  
اعتلال تخرخصه بعليك اخوي محمد وفاة للديل  
كما خذت الصفات المختصة وبذلك يوجد وحيل  
بنهم وقول

فيا لك من ذي حيلة حيل دونها وما كل ما الهوى امر هو نابله  
وقوله يعصي حيا ونعني من مهابته فابكلم الاحسن بنسبهم  
ولا يقال النائب المحرور لكونه مفعولا له الرابع طرف  
منصرف مختص نحو صم رمضان وجلس امام الامار  
ويمنع نيابة نحو عندك ومعك ولم لامتناع رفع من  
نحو ما كانا زمانا اذا لم تقيدا واجاز الاختصاص نيابة  
الطرف غير المنصرف عن الفاعل مع بقائه على  
النصب في نحو عنده جلس عندك ولا يتوب غير المنقول  
به مع وجوده لانه شريك الفاعل واجازة الكوفي مطلقا  
في نحو في مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تثبت الطرف  
تترفع وتترك المفعول على حاله من النصب فيقول  
ضرب يوم الجمعة زيدا او اختار ابن مالك هذا القول  
استدلالا بالضرورة المتأداة في ليحوي قوما ما كانوا اليك  
بينما ليحوي للمفعول ونصب قوما في لولا لزل عليه